

القطوف الدواني في شرح عوامل الجرجاني

د. محمد خزعل محمود الدليمي

Alqatouf Aldwany in explaining factors Aljurjany

Phd. Mohammed KhazKal Mahmoud Al-Dulaimy

The study includes a summary of the importance of teaching students how to formulate the text in a way that is based on following the theory of the worker and AlmaemuL and work to collect the 100 factors of Aljrjani which have a verbal impact in the later.

Al Quoutouf Aldwani pour expliquer les facteurs d'Aljrjani

-Mohammed Khazaal Mahmoud Al-Dulaimi...

L'étude comprend un résumé de l'importance d'enseigner aux étudiants comment formuler le texte de manière grammaticale et en s'appuyant sur la théorie du facteur et le fait et ses faiseurs visant à recueillir les 100 facteurs d'Aljerjani, qui ont vraiment un impact verbal sur les significations qui le suivent...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العظيم الكريم ، والصلاة والسلام على خير البشر وسيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله شهدتين مُخْلِصَتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ إلى يوم ألقاه وبعدُ

فإن علم النحو من العلوم الجليلة والذي من خلاله يُضبطُ اللسان ويُصانُ من الوقوع في الخطأ في الكلام ويُتَّوَصَّلُ به إلى الفهم الصحيح لكلام الله تعالى وكلام رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، ولا ثِقَّةَ يَعْلَمُ مَنْ لَيْسَ لَهُ دِرَآيَةٌ بِالنحو خَاصَّةً وَبِالْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ الأُخْرَى عَامَّةً ، وبما أن كُلَّ عِلْمٍ يَقُومُ عَلَى نَظَرِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ تَكُونُ تِلْكَ النَظَرِيَّةُ هِيَ المَحْوَرُ لِهَذَا العِلْمِ ، وَيُفْهَمُ كُلُّ عِلْمٍ بِفَهْمِ نَظَرِيَّتِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ يُتَوَسَّعُ فِي جُزْئِيَّاتِهِ ، فَعِلْمُ النحو كغيره من العلوم قائمٌ على نظرية ، وهذه النظرية هي نظرية (العامل) ،
والعاملُ ، هو : ما يَجْلِبُ حالةً مَخْصُوصَةً في الكلمة .
والمعمولُ ، هو : الكلمة التي يَقَعُ عليها عمل العامل .
والعمل ، هو : الحالة المَخْصُوصَةُ التي يَجْلِبُها العامل إلى معموله ، وهو أربع حالات : الرفع والنصب والجر والجزم .

فمثلاً : (مررتُ بِرَيدٍ) ،
الباءُ : عاملٌ ؛ لأنه جَلَبَ حالةً مَخْصُوصَةً ، وهي (الجر) لكلمة (زيد) .
و (زيد) : معمول ؛ لأنه وَقَعَ عليه عمل العامل .
و(الجر) : عملٌ ، فهو حالة مَخْصُوصَةُ من الحالات الأربعة جَلِبُها حرف الجر إلى كلمة (زيد) .

وعندما نقول : هل زيدٌ قائمٌ
ف(هل) ليست عاملاً ؛ لأنها لم تَجْلِبْ أي حالة من الحالات الأربعة ، فلم تُؤَثِّرْ في ما بعدها ، فهي حرفٌ يُفِيدُ الاستفهام فقط .

والإمام الجرجاني في هذا الكُتَيْبِ المبارك قد جمع العوامل التي لها أثرٌ لفظيٌّ في ما بعدها ، ووجدها تنحصرُ في مئةٍ عاملٍ ، وقد أجاد الإمام في ما كتب من حيث إنه اختصر العوامل في تأليفه اختصاراً غير مُخِلٍّ ؛ ليكون مُنْطَلَقاً للمبتدئين في علم النحو في أن يؤسَّسُوا أرضيةً خصبةً في هذا العلم ينطلقوا منها إلى ما هو أعلى من هذا الكتاب ، ونحن في هذا الشرح قد حدونا حدو الإمام الجرجاني حدو التابع للمتبع في إظهار الفائدة من هذا الكتاب لطلاب العلم مُبتعدين عن التعقيد والتطويل ، مازجين الشرح مع المتن ؛ لكي لا يحصل فصلٌ بين المتن والشرح ؛ قاصدين من ذلك تركيز ذهن الطالب على المقصود ، وهو بيان العامل والمعمول والعمل ، تاركين له التوسُّع في كُتُبٍ أخرى.

داعين الله تعالى أن يجعل ما نُقَدِّمُهُ خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكون من الباقيات الصالحات ، وأن نحظى بدعوة صالحة من طلاب العلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير البشر سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

العبد الفقير لعفو ربه العظيم
محمد خزعل محمود

كتابُ العوامل

إن العوامل في النحو على ما ألفه الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (رحمة الله عليه) مائة عامل ، يعني : إن هذا الحصر هو بحسب تأليف الشيخ الجرجاني (رحمه الله تعالى) ، فقد تزيد هذه العوامل ، فمثلا : حروف الجر عنده سبعة عشر حرفاً ، و عند غيره عشرون ، فتكون العوامل على هذا الاعتبار مائة و ثلاثة عوامل ، و قد قسّم العوامل إلى قسمين :

القسم الأول : عوامل لفظية ، أي : عوامل لها حظٌّ من اللفظ و اللسان ، مثلاً (إلى) عاملٌ لفظيٌّ ؛ لأنه له حظٌّ من اللسان ؛ و لأنه يمكن أن نتلفظ به ، و عددُ العوامل اللفظية من المائة ثمانية و تسعون عاملاً ، فيبقى عاملاً .

القسم الثاني : عوامل معنوية ، أي : ليس لها حظٌّ من اللسان ، فلا يُمكن التلفظ بها ، و إنما تُعرفُ من المعنى بالاستدلال العقلي ، و هما عددان .

و قسّم العوامل اللفظية إلى قسمين :

- **عوامل لفظية سماعية** ، أي : إنها سُمِعَت من العرب ، و أنها محصورة في عدد معين ، فلا يجوز أن يُزاد عليها ؛ لأنها لا تتدرجُ تحت قاعدة ، فمثلا: حروف الجر عَدَّها الإمام الجرجاني (سبعة عشر حرفاً) ، فلا يجوز أن نقول: (ق) حرفُ جرٍّ ؛ قياساً على الباء (بـ) ؛ لأنَّ كليهما مكون من حرف واحد ، وعددُ العوامل السماعية أحدٌ و تسعونَ عاملاً .

- **عوامل لفظية قياسية** ، أي : إنها كذلك سُمِعَت من العرب ، لكنها تتدرجُ تحت قاعدة كلية ، فمثلا : الفعل الماضي عاملٌ قياسيٌّ يرفعُ الفاعل ، نحو : جاء زيدٌ ، فنقيسُ على هذا الفعل (جاء) غيره من الأفعال بدون حصرٍ ، نحو : ضَرَبَ وجَلَسَ و نَامَ الخ ، و عددُ العوامل القياسية : سبعة أنواع ، و كل نوع يندرج تحته من العوامل ما لا حصرَ له ، فلا يُتَوَهَّمُ أن الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) بتعبيره هذا (سبعة عوامل) أنه قد حَصَرَ العوامل القياسية ، فهذا حصرٌ لأنواع العوامل القياسية لا حصرٌ لأفرادها .

ثم قال الشيخ الجرجاني (رحمه الله تعالى) إن العوامل السماعية الواحد و التسعون تتنوعُ إلى ثلاثة عشر نوعاً ، و كالاتي :

النوع الأول

(حروف الجر)

حروفُ تجرُّ الاسمَ فقط ، و هي سبعة عشر حرفاً

يُفهمُ من هذه العبارة أموراً ، وهي :

- إن هذه العوامل حروف ، إذن : هي لا محلَّ لها من الإعراب .
- إن عملها الجر ، إذن : هي لا ترفع و لا تنصب و لا تجزم .
- إنها تعمل في الأسماء فقط ، إذن : هي لا تعمل في الأفعال و لا تعمل في الحروف ، فهي تختص بالاسم فقط .
- أنها تجرُّ اسماً واحداً فقط، إذن : هي لا تستطيع أن تجرَّ اسمين أصالةً ، فإن وُجِدَ ما ظاهره أنها قد جرَّت اسمين فالأول أصالةً والثاني تابعاً له بالعطف أو التوكيد أو النعت أو البدل ، نحو : مررتُ بزيدٍ و عمرو .
- أنها محصورة في سبعة عشر حرفاً ، إذن : هي - على مذهب الشيخ الجرجاني (رحمه الله تعالى) - محصورة في هذا العدد ، فلا نستطيع أن نقيس عليها غيرها ، و هي :

١. الباء ،

وذكر الشيخ (رحمه الله تعالى) أنَّ لها معانٍ عدَّة ، و حقيقةً ذكُرُ المعاني ليس مَطْلَبُ هذا الكتاب ، إلَّا أنه ذكرها على سبيل الاستطراد ، فمبحثها في موضوع مستقلٍّ ، و هو حروف المعاني ، و مما يجبُ ملاحظتهُ أنَّ المعنى الأول الذي يذكره الإمام هو المعنى الأصلي للحرف ، و ما يُذكرُ بعده هو معانٍ فرعية ، فذكر أنَّ الباء موضوعة للمعاني الآتية :

- **الإلصاق** ، ومعناه الاتصال و ملازمة الشيء للشيء و الاختلاط ، و سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنها تلصق ما قبلها بما بعدها ، ومثل له بمثالين ، فقال : بهِ داءٌ ، وهذا مثالٌ للإلصاق الحقيقي ، و مررتُ بزيدٍ ، و هذا مثالٌ للإلصاق المجازي، أي : التصق مروري بمكانٍ يقربُ منه زيدٌ ، فالإلصاق هو المعنى الأصلي لحرف الجر (الباء) .

- وللتعديّة ، أي : إن الباء تجعل الفعل اللازم مُتَعَدِيّاً ، نحو : ذهبْتُ بزيدي ، ف(ذهبَ) فعلٌ لازمٌ ، صارَ متَعَدِيّاً بـ(الباء) ، بمعنى : أذهبْتُ زيدياً .
 - وللاستعانة ، وعلامتها أنها تدخلُ على آلة الفعل ، نحو : كتبتُ بالقلم ، وضربتُ بالسيفِ ، و منها : بسم الله الرحمن الرحيم .
 - وللمصاحبة ، أي: بمعنى (مَعَ) ، نحو : دخلتُ عليه بثيابِ السفرِ ، أي: مع ثياب السفر .
 - وللظرفية ، أي: بمعنى (في) ، نحو : صليتُ بالمسجد .
 - وللمقابلة ، و علامتها: أنها تدخل على العوض و الأثمان ، نحو : بعْتُ هذا بهذا ، أي: هذا في مُقَابِلِ هذا الشيء ، و اشتريتُ الفرسَ بألفٍ .
 - وللزيادة ، أي : تأتي الباء حرفاً زائداً للتوكيد ، و في القرآن الكريم نقول : حرفُ توكيدٍ ؛ تأديباً ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١) ، ونحو قوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢) ، و مع كون الباء زائدة إلا أن تأثيرها اللفظي يبقى ظاهراً على الاسم الذي بعدها ، فـ(لاسم الذي بعدها إعرابان لفظيٌّ ومحليٌّ ، فلفظ بِأَيْدِيكُمْ اسم مجرور لفظاً و منصوب محلاً ؛ لأنه مفعول به ، و لفظ الجلالة في الآية الثانية اسمٌ مجرورٌ لفظاً مرفوعٌ محلاً ؛ لأنه فاعل .
 - وللقسم ، نحو : بالله لأفعلنَ كذا ، و هي الأصل في حروف القسم .
- وهناك معانٍ أخرى تُذكرُ في كُتُبٍ أخرى ، و الذي يهْمُنَا هو بيان المقصود من هذا الكتاب ، و كالآتي :

مررتُ بزيدي

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
بـ	زيدي	الجر	الكسرة

(١) البقرة: ١٩٥ .

(٢) النساء: ٧٩ .

٢. مِنْ ،

وتأتي لمعان ، وهي :

- ابتداء الغاية ، و هذا المعنى هو الأصل ، نحو : سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة ، أي : إن ابتداء غاييتي (السير) البصرة .
- التبعية ، أي : بمعنى (بعض) ، نحو : أخذتُ من المال ، أي : بعض المال .
- التبيين ، أي : توضيح الذي قبلها ، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(١) ، (الرجس) يحتملُ أشياء كثيرة ، فجاءت (مِنْ) ؛ لبيان أنه (الأوثان) .
- الزيادة ، فتفيد التوكيد ، نحو : ما جاءني من أحدٍ ، ف(أحدٍ) : اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً ؛ لأنه فاعل .

سِرْتُ مِنْ البصرة

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
مِنْ	البصرة	الجر	الكسرة

٣. إِلَى ،

و من معانيها :

- انتهاء الغاية ، و هذا الأصل ، بحيث لا يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها ، نحو : سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة ، فغاييتي (السير) انتهت بالكوفة .
- بمعنى (مَعَ) ، نحو قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢) .

سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
إِلَى	الكوفة	الجر	الكسرة

(١) الحج: ٣٠ .

(٢) المائدة: ٦ .

٤. فِي ،

و من معانيها :

- الظرفية، أي : تدلُّ على حلول الشيء في غيره ، و هذا الأصلُ في معانيها، نحو : المالُ في الكيسِ ، أي : المالُ حالٌ في الكيسِ ، فالكيسُ ظرفٌ حقيقيٌّ للمال ، و نحو : نظرتُ في الكتابِ ، أي إن نظري حالٌ في الكتاب ، فالكتابُ ظرفٌ مجازيٌّ للنظر .

- بمعنى (على) ، نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿وَأَصْبَحْنَا فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(١) ، أي : على جذوع النخل .

٥. حَتَّى ،

وتأتي لانتهاء الغاية ، بحيثُ يكونُ ما بعدها داخلاً في حُكم ما قبلها ، وهذا الأصلُ ، نحو :

أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا .

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
حَتَّى	رأسها	الجر	الكسرة

٦. اللام (لـ)^(٢) ،

و تأتي :

- التملك و الاختصاص ، نحو : المالُ لِزَيْدٍ ، أو للاختصاص فقط ، نحو : الجُلُّ للفرس^(٣) ، أي : هو لا يملكه بل هو ملكٌ لصاحب الفرس إلا أن استعماله خاصٌّ بالفرس .

- و تأتي (زائدة) للتأكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعْمَلُونَ﴾^(٤) ، " ردف لكم " أي: ردفكم ، لأن ردف بمعنى:

(١) طه: ٧١ .

(٢) و تكون مفتوحة إذا اتصلت بالضمائر ، نحو : لَهُ ، لَكَ الخ .

(٣) الجُلُّ والجَلُّ مَا يُلْبَسُهُ الْفَرَسُ لِيُصَانَ بِهِ/ المخصص : ١١٢ / ٢ .

(٤) النمل: ٧٢ .

تبع^(١)، و لا أبا لكم^(٢) .

- و للقسم ، لله لا يُؤَخَّرُ الأجلُ ، أي : والله .
- و للتعليل ، نحو : ضربتُ زيداً للتأديب ، أي : إنَّ علَّةَ الضربِ هو التأديب .

المالُ لزيدٍ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
لـ	زيدٍ	الجر	الكسرة

٧. رُبَّ ،

و هي حرفٌ جرٌّ شبيه بالزائد^(٣) ، و لذلك فالاسم المجرور بها له محلان إعرابيان لفظيٌّ و محليٌّ ، و هي تُقيدُ (التقليل) ، أي : تدلُّ على تقليل ما تدخلُ عليه ، نحو : رُبَّ رجلٍ جَوَادٍ لَقِينُهُ^(٤) ، و رُبَّ رجلٍ أبوه كريمٌ لَقِينُهُ ،

(١) الجنى الداني في حروف المعاني : ١٠٧ . لـ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) ، ت: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .

(٢) لا نافية للجنس، "أبا" اسم لا، "لكم" اللام حرف زائد والكاف في محل جر بهذه اللام، ولكنها في التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أي: لا أبا لكم في الحضرة/ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٨٠)، لـ(أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبدالرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .

(٣) والشَّبيهُ بالزائد ما لا يُمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى، غير أنه لا يحتاجُ إلى مُتعلّق. وهو خمسة أحرفٍ "رُبَّ وَحَلَا وَعَدَا وَحَاشَا وَلَعَلَّ" ، وسمي شبيهاً بالزائد ؛ لأنه لا يحتاج إلى متعلّق. وهو أيضاً شبيه بالأصلي من حيث أنه لا يستغنى عنه لفظاً ولا معنى /جامع الدروس العربية: ١٩٧/٣ .

(٤) فمعنى قوله: رُبَّ رجلٍ جَوَادٍ لَقِينُهُ، أي: إن الرجال ليسوا قليلين في الحقيقة بل هم كثيرون جداً، لكن بالنسبة للذي لقينته هم قليلون ، و الله تعالى أعلم .

و رُبَّ رَجُلٍ كَرَّمَ أَبُوهُ لَقِيَّتُهُ^(١).

رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيَّتُهُ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
رُبَّ	رَجُلٍ	الجر	الكسرة

٨. عَلَى ،

و تأتي للاستعلاء ، حقيقةً ، نحوَ : زيدٌ على السطح ، أو مجازاً ، نحوَ : عليه دينٌ ، و حتى لا يُتَوَهَّمَ بالفعل (عَلَا) أشار الإمام إلى ذلك ، فذكرَ أنه تُشاركُ الفعل (علا) في الرسم ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْفِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) ، فـ(علا)^(٣) هنا فعلٌ ماضٍ مُضَارِعُهُ (يعلُو) .

زيدٌ عَلَى السطح

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
عَلَى	السطح	الجر	الكسرة

٩. عَنْ ،

و تأتي للبعدِ وللمجاورة ، نحوَ : رميتُ السهمَ عنِ^(٤) القوسِ ، أي : ابتعدَ عن القوسِ و تجاوزَ إلى موضعِ الهدف .

رميتُ السهمَ عنِ القوسِ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
عَنِ	القوسِ	الجر	الكسرة

(١) و يُشِيرُ الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) إلى أن المجرور بـ(رُبَّ) لا بُدَّ أن يكون نكرةً موصوفاً بمفرد ، كما في قوله : رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيَّتُهُ ، أو بجملة اسمية كما في قوله : رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ لَقِيَّتُهُ ، أو بجملة فعلية كما في قوله : رُبَّ رَجُلٍ كَرَّمَ أَبُوهُ لَقِيَّتُهُ ، و الله تعالى أعلم .

(٢) القصص: ٤ .

(٣) و رُسِمَتِ بالألف الممدودة ؛ لأنها منقلبة عن الواو ، والله تعالى أعلم .

(٤) حُرِّكَتْ بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين .

١٠. الكاف (ك) ،

و تأتي للتشبيه ، زيدٌ كالأسدِ .

زيدٌ كالأسدِ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
ك	الأسدِ	الجر	الكسرة

١١ و ١٢. مُذٌ و مُنْذٌ ،

و تأتي لابتداء الغاية في الزمان الماضي ، ما رأيته مُذٌ يوم الجمعة و مُنْذُ يوم السبت ، أي : إن بداية انتفاء رؤيتي له يوم الجمعة أو يوم السبت .

ما رأيته مُذٌ يوم الجمعة و مُنْذُ يوم السبت

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
مُذٌ	يوم	الجر	الكسرة
مُنْذُ	يوم	الجر	الكسرة

١٣. و الواو للقسَم (و) ،

نَحَوَ : وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا .

١٤. و التاء للقسَم (ت) ،

نَحَوَ : تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا .

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
وَ	لفظ الجلالة (الله)	الجر	الكسرة
تَ	لفظ الجلالة (الله)	الجر	الكسرة

١٥. حَاشَا ،

و تأتي للتنزيه ، أي : التطهير ، نَحَوَ : سَاءَ القَوْمُ حَاشَا زيدٍ .

سَاءَ القَوْمُ حَاشَا زيدٍ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
حَاشَا	زيدٍ	الجر	الكسرة

١٦ و ١٧. عَدَا و خَلَا ،

و تأتيان للاستثناء ، نَحَوَ : جاءَ القَوْمُ عَدَا زيدٍ و خَلَا عمرو .

جاءَ القَوْمُ عَدَا زَيْدٍ وَ خَلَا عَمْرُو

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
عَدَا	زَيْدٍ	الجر	الكسرة
خَلَا	عَمْرُو	الجر	الكسرة

النوع الثاني

(الحروفُ المُشَبَّهَةُ بالفعل^(١))

حروفٌ تنصبُ الاسمَ و ترفعُ الخبرَ ، و هي سِتَّةُ أحرفٍ

يُفْهَمُ من هذا أن هذه العوامل :

- حروفٌ ، إذن هي لا محلَّ لها من الإعراب .
 - أنها تدخلُ على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ، فهي تأخذُ معمولين ، فتتصبُّ المبتدأ اسماً لها ، و ترفعُ الخبرَ خبراً لها .
 - أن عددها سِتَّةُ أحرفٍ ، و هي :
١. إِنَّ ٢. أَنْ ،

وتأتيان لمعنى التحقيق، أي: الثبوت والتأكيد، نحو: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَبَلَّغَنِي

(١) وجه الشبه بينها وبين الفعل أمور منها :

- أن عدد حروفها مثل عدد حروف الفعل ، ف(إِنَّ و أَنْ و لَيْتَ) ثلاثية تشبه الفعل الثلاثي (نَصَرَ) ، و(كَأَنَّ و لَعَلَّ) رباعية تشبه الفعل الرباعي (دَحَرَجَ) ، و(لَكِنَّ) باحتساب الألف بعد اللام خماسية تشبه الفعل الخماسي (انْقَطَعَ) .
 - أنها كُلُّها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي يُبنى على الفتح .
 - أنها مُتَضَمِّنَةٌ لمعنى الأفعال ، ف(إِنَّ و أَنْ) بمعنى (أَكَّدَ) ، و (كَأَنَّ) بمعنى (شَبَّهَ) ، و(لَيْتَ) بمعنى (تَمَنَّى) ، و(لَعَلَّ) بمعنى (تَرَجَّى) ، و(لَكِنَّ) بمعنى (استدرك) .
- وبما أن القاعدة في التشبيه : (أن شبيه الشيء يأخذُ حكمَهُ) فهذه الحروف نتيجةٌ لشبهها بالفعل فإنها أخذت حكمه ، وهو: أن الفعل كما أنه يرفع فاعلاً و ينصبُ مفعولاً ، كذلك هذه الحروف عملت الرفع و النصب ، فأخذت مرفوعاً ومنصوباً ، لكن بما أنها فرغٌ في العمل عن الفعل عُكِسَ عملها بأن قُدِّمَ المنصوب على المرفوع ، والله تعالى أعلم بالصواب .

أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ ، فالمعنى : أَنَّ انْطِلَاقَ زَيْدٍ وَ ذَهَابَهُ مُحَقَّقٌ ، أي : ثابتٌ وَ مُؤَكَّدٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَ الفرق بينهما أمورٌ مِنْ أهمها أَنَّ (إِنَّ) تَأْتِي فِي بَدَايَةِ الْجُمْلَةِ ، وَ (أَنَّ) لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهَا شَيْءٌ .

إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَ بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
إِنَّ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	مُنْطَلِقٌ	الرفع	الضمة
أَنَّ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	ذَاهِبٌ	الرفع	الضمة

٣. وَ كَانَ ،

وَ تَأْتِي لِلتَّشْبِيهِ ، نَحْوَ : كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ ، أي : إِنَّ زَيْدًا يَشْبَهُ الْأَسَدَ فِي شَجَاعَتِهِ .

كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَانَ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	الْأَسَدُ	الرفع	الضمة

٤. وَ لَكِنَّ ،

وتأتي بمعنى الاستدراك ، وَ الاستدراك يعني : دَفْعُ التَّوَهُّمِ النَّاشِئِ مِنْ اعتقادِكَ السَّابِقِ ، فمثلاً : عندما نقول : جاء التلاميذ ، فيحصل توهّمٌ عند السامع بأنهم أحضروا حقائبهم ؛ لأن السامع عنده اعتقادٌ سابقٌ بأن التلاميذ لا بُدَّ أَنْ يُحْضِرُوا حَقَائِبَهُمْ مَعَهُمْ فهذا التلازم بين التلاميذ والحقائب أنشأ هذا الاعتقاد ، وَ حَقِيقَةُ أَنَّ التلاميذَ لَمْ يُحْضِرُوا حَقَائِبَهُمْ ، فحتى تدفع عن السامع هذا التوهّم تأتي بـ(لَكِنَّ) ، فَتُكْمَلُ ، وَ نقولُ : جاء التلاميذُ لَكِنَّ الحَقَائِبَ لَيْسَتْ مَعَهُمْ ، كذلك في المثال الذي ضربه الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) قال : نَحْوَ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرَوًا لَمْ يَجِئْ ، فهناك تلازمٌ بين مجيئ (زيدٍ وَ عمروٍ) أنشأ وهماً في ذهن السامع بأن (عمرواً) جاء بمجرد أنك قلْتَ أَنَّ (زيداً) قد جاء ، فَدَفَعْنَا هذا التَّوَهُّمَ بـ(لَكِنَّ) .

جَاعَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُوًّا لَمْ يَجِئْ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
لَكِنَّ	عَمْرُوًّا	النصب	الفتحة
	لَمْ يَجِئْ	الرفعُ المَحَلِّيُّ ^(١)	مُقَدَّرَةٌ

٥. وَلَيْتَ ،

وتأتى للتمني ، أي : طلب حصول الشيء المحبوب ، و التمني يُستعملُ في المحال ، نحو : ألا ليت الشباب يعود يوماً ... فأخبره بما فعل المشيبُ ، فهو يتمنى عودة الشباب و هو شيءٌ محبوبٌ لَكِنَّهُ مُحَالٌ عودته ، و يُستعملُ (التمني) أيضاً في طلب الشيء الممكن ، نحو : ليت زيدا ناجحٌ ، فبالإمكان أن ينجح زيدٌ و إن كان صعباً .

ليت زيدا ناجحٌ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
ليت	زيداً	النصب	الفتحة
	ناجحٌ	الرفع	الضمة

٦. وَلَعَلَّ ،

و تأتي (للترجي) ، أي : طلبُ حصولِ الشيء الممكن ، نحو : لَعَلَّ زيدا عائداً .

لَعَلَّ زيدا عائداً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
لَعَلَّ	زيداً	النصب	الفتحة
	عائداً	الرفع	الضمة

(١) هنا الإعراب : لم : حرف جزم ، و (يجيئ) : فعل مضارع مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر

تقديره (هو) ، و الجملة الفعلية في محل رفع خبر (لكن) .

النوع الثالث

ما و لا المشبَّهَتَانِ بـ(لَيْسَ) ^(١)

حرفانِ ترفعانِ الاسمَ و تنصبانِ الخبرَ ، و هُما (مَا و لا) المُشَبَّهَتَانِ بـ(لَيْسَ) يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- حروف ، إذن : لا محلَّ لها من الإعراب .
- أنها تعمل الرفع والنصب ، إذن : هي غير جازمة ولا جارية .
- أنها تدخل على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ، فتتسُخُ مفهوم الابتداء، وتجعل المبتدأ مرفوعاً اسماً لها ، و تجعل الخبر منصوباً خبراً لها .
- أنها تعمل عن طريق الشبه بـ(لَيْسَ) ، إذن : هي فرعٌ في العمل عن (لَيْسَ)؛ لذلك يُشترطُ في عملها شروطٌ تُبحثُ في غير هذا الكتاب .
- إن الحروف المشبهة بـ(لَيْسَ) حرفان لا غير ، و هما :
 ١. (مَا) و تأتي لنفي الحال ، أي : لنفي الحدث الذي يقع في زمن الحال، فعندما تقول : ما زيدٌ منطلقاً ، أي : إني نفيْتُ انطلاقَ زيدٍ الآن ، أي : في الحال، أي: في الحاضر الذي هو زمن التكلم .
 ٢. و (لا) و تأتي لنفي الاستقبال ، أي : لنفي الحدث الذي يقع في زمن المستقبل، فعندما تقول : لا رجلٌ منطلقاً ، أي : إني نفيْتُ انطلاقَه في المستقبل، أي: في الوقت الذي هو بعد زمن التكلم .

(١) ووجه الشبه بينهما وبين (لَيْسَ) هو أمران :

- النفي .
 - دخولهما على المبتدأ والخبر .
- وكما قلنا سابقاً شبيه الشيء يأخذُ حكمه، و(لَيْسَ) من أخوات (كان) ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، فعملت (ما ولا) لهذا الشبه، وبما أن الشبه بين (ما) و(لَيْسَ) أقوى من (لا)؛ لذا عملت في النكرة والمعرفة، كما مثَّلَ الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى)، والله تعالى أعلم بالصواب .

ما زيدٌ منطلقاً ، لا رجلٌ منطلقاً

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
ما	زيدٌ	الرفع	الضمة
	منطلقاً	النصب	الفتحة
لا	رجلٌ	الرفع	الضمة
	منطلقاً	النصب	الفتحة

النوع الرابع

(الحروف الناصبة للاسم)

حروفٌ تنصبُ الاسمَ فقط ، و هي سبعة أحرفٍ

يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- حروفٌ ، إذن : هي لا محلٌ لها من الإعراب .
- أن عملها هو (النصب) ، إذن : هي لا ترفع ولا تجزئ ولا تجزئ .
- أن عملها في (الاسم) ، إذن : هي لا تعمل في الفعل ولا في الحرف .
- أنها تنصبُ اسماً واحداً فقط ، إذن : هي لا تنصبُ اسمين أصالةً ، أي : إن نصبت اثنين فالأول بالأصالة والثاني بالتعبية .
- أن عددها سبعة ، وهي :

١. الواو بمعنى (مع) ،

و تُسمَّى (واو المعية) ، نحو : استوى الماء والخشبة ، أي : ساوى الماء الخشبة ،
(الخشبة) مفعولٌ معه منصوبٌ بالواو .

استوى الماء وَ الخشبة

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
وَ	الخشبة	النصب	الفتحة

٢. و (إلا) للاستثناء ،

والاستثناء هو : إخراج شيءٍ من حكم شيءٍ آخر بأداةٍ من أدوات الاستثناء ، نحو :
جاعني القومُ إلا زيدا ، فعندما قلتُ : جاعني القومُ ، فهم السامعُ أن جميع القوم بما

فيهم (زيدٌ) قد جاؤوا ، و الحقيقة أَنَّ (زيداً) ليس بينهم ، فدَفَعْتُ هذا التَّوَهُّمَ ، وأُخْرِجْتُ (زيداً) من حكم المجيء بواسطة (إِلَّا)، و نحو: ما جاعني القومُ إِلَّا حماراً^(١).

جاعني القومُ إِلَّا زيداً ، ما جاعني القومُ إِلَّا حماراً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
إِلَّا	زيداً	النصب	الفتحة
إِلَّا	حماراً	النصب	الفتحة

٣. (يا) و ٤. (أَيَا) و ٥. (هَيَا) لنداء البعيد ،

نحو: يا عبدالله، و يا خيراً من زيدٍ، و يا رجلاً خُذ بيدي، و أَيَا عبدالله، وهَيَا عبدالله^(٢) .

(١) الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) له غايةٌ في التمثيل بهذين المثالين، وهو: التمثيل بالاستثناء المثبت المتصل كما في المثال الأول ، و الاستثناء المنفي المنفصل كما في المثال الثاني، حيث إن العامل في المستثنى هو (إِلَّا) و يكون المستثنى منصوباً وجوباً ، يبقى نوعان، هو الاستثناء المنفي المتصل فيجوز النصب على الاستثناء فيكون العامل فيه (إِلَّا) ، والاتباع على البدلية فيكون العامل فيه غير (إِلَّا) نحو : ما جاعني القومُ إِلَّا زيداً أو زيدٌ والأرجح (زيدٌ)، والنوع الثاني هو الاستثناء المتصل المنقطع نحو : جاء القومُ إِلَّا حماراً فيكون واجب النصب والعامل فيه (إِلَّا) ولم يذكره الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) اكتفاءً بالمنفي المنقطع (ما جاعني القومُ إِلَّا حماراً) ؛ لأنه إذا وجب النصب في المنفي المنقطع فالوجوب أولى في المثبت المنقطع ، و الله تعالى أعلم .

(٢) وهنا تمثيل الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) بهذه الأمثلة ؛ ليُشير إلى أن المنادى الذي يكون منصوباً هو :

- المضاف ، نحو : يا عبدَ الله .
- الشبيه بالمضاف ، نحو: يا خيراً من زيدٍ ، فكما أن المضاف يتم بالمضاف إليه ، فكذلك المشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل) لا يُرفع عنها الخفاء إلا بذكر ما بعدها، فعندما نقول: يا خيراً، وتسكت فإنه يسود على الجملة خفاء، وهو أن الذي تُناديه خيرٌ ممَّن؟ فعندما قُلْتَ: من زيد، ارتفع الخفاء، و(خير) أفعال تفضيل .
- النكرة غير المقصودة ، نحو : يا رجلاً خُذ بيدي ، فإنك تُنادي أيَّ رجلٍ لا أنك تُنادي رجلاً معيناً ، والله تعالى أعلم .

٦. و (أَيِّ) و ٧. الهمزة (أ) لنداء القريب ،

نحو : أَيَّ عَبْدَ اللَّهِ ، و أَعْبَدَ اللَّهِ ، لكن الهمزة لنداء الأقرب .

يا عَبْدَ اللَّهِ ، أَيَا عَبْدَ اللَّهِ ، هَيَا عَبْدَ اللَّهِ ، أَيَّ عَبْدَ اللَّهِ ، أَعْبَدَ اللَّهِ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
يا	عَبْدَ اللَّهِ	النصب	الفتحة
أَيَا	عَبْدَ اللَّهِ	النصب	الفتحة
هَيَا	عَبْدَ اللَّهِ	النصب	الفتحة
أَيَّ	عَبْدَ اللَّهِ	النصب	الفتحة
أ	عَبْدَ اللَّهِ	النصب	الفتحة

النوع الخامس

(نواصب الفعل المضارع)

حروفٌ تتصَبُّ الفعل المضارع ، و هي أربعة أحرفٍ

يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- حروفٌ ، إذن : هي لا محلٌّ لها من الإعراب .
 - عملها النصب ، إذن : هي لا ترفع ولا تجزُّ ولا تجزم .
 - تتصَبُّ الفعل المضارع ، إذن : هي لا تتصَبُّ الاسم أو الفعل الماضي أو فعل الأمر أو الحرف .
 - تتصَبُّ فعلاً مضارعاً واحداً ، فلا تتصَبُّ اثنين إلا بواسطة التبعية كالعطف مثلاً ، أريدُ أن أخرجَ و أدرسَ .
 - أن عددها أربعة أحرف ، و هي :
١. أن ،

و تأتي لتخصيص الفعل المضارع بالزمن المستقبل ، نحو : أريدُ أن أخرجَ ، أي :

في المستقبل .

أريدُ أنْ أخرجَ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
أنْ	أخرجَ	النصب	الفتحة

٢. و (لَنْ) لتأكيد نفي الاستقبال ،

فإذا قُلْتَ : لا أخرجُ ، فإنك تريد عدم الخروج في المستقبل دون تأكيد فهناك احتمال أنك قد تخرجُ ، أمّا إذا أردت التأكيد على نفي الخروج و قطع الاحتمال تقول : لَنْ أخرجَ ، و نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾^(١) .

{ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ }

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
لَنْ	أَبْرَحَ	النصب	الفتحة

٣. (كَيْ) للتعليل ،

أَيُّ : إنها تدلُّ على أنَّ ما بعدها علَّةٌ لما قبلها ، نحو : جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي حَقِّي ، فأعطاء الحقِّ (بعد كَيْ) هو علة المجيء (قبل كَيْ) .

جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي حَقِّي

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَيْ	تُعْطِي	النصب	الفتحة

٤. إِذَنْ ،

و تأتي جواباً لقولِ القائلِ و جزاءً لفعلِ الفاعل ، نحو : قولك : إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، لِمَنْ قَالَ : أنا آتيكَ ، فوقعت (إِذَنْ) جواباً لقولك : أنا آتيكَ ، و ما بعدها هو جزاءً لفعلك الذي هو الاتيان .

إِذَنْ أَكْرَمَكَ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
إِذَنْ	أَكْرَمَ	النصب	الفتحة

(١) يوسف: ٨٠، وهنا (لَنْ) دخلت على فعل يُفيد النفي، والنفي × النفي = إثبات، والله تعالى أعلم.

النوع السادس

(الحروف الجازمة للفعل المضارع)

حروف تجزئ الفعل المضارع ، و هي خمسة أحرفٍ يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- حروفٌ ، إذن : هي لا محلّ لها من الإعراب .
- عملها الجزم ، إذن : هي لا ترفع ولا تجزئ ولا تنصب .
- تجزم الفعل المضارع ، إذن : هي لا تنصب الاسم أو الفعل الماضي أو فعل الأمر أو الحرف .
- تجزم فعلاً مضارعاً واحداً ، فلا تجزم اثنين إلا بواسطة التبعية كالعطف مثلاً ، ما عدا (إن) فتجزم فعلين مضارعين .
- أن عددها خمسة أحرفٍ ، و هي :

١. (إن) للشرط والجزاء ،

فتدخل على جملتين الأولى شرطاً لحصول الثانية ففعل الجملة الأولى يُسمى فعل الشرط ، والثانية هي جزاء مترتب على الأولى و فعلها يُسمى جزاءً ؛ لذلك هي تعمل في فعلين ، نحو : **إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَكْرَمَكَ** ، فالإتيان شرطٌ للإكرام ، و الإكرام هو جزاءٌ مترتبٌ على الإتيان .

إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَكْرَمَكَ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
إِنْ	تَأْتِ	الجزم	حذف حرف العلة
أَكْرَمَ	الجزم	السكون	

٢. و(لَمْ) لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل ،

ف(لم) حرف قلب ونفي وجزم ، فهي تقلب الزمن في المضارع من المستقبل إلى الماضي و تنفي الحدث في الزمن الماضي ، نحو : **لَمْ يَخْرُجِ الْأَمِيرُ** ، فكأنما قلّت: ما خرج ، فنفي خروجه هو في الماضي .

لَمْ يَخْرُجِ الْأَمِيرُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
لَمْ	يَخْرُجُ	الجزم	السكون ^(١)

٣. و (لَمَّا) لنفي الماضي أيضاً ، و فيه توقُّعٌ و انتظارٌ ،

ف (لَمَّا) أيضاً حرف قلب ونفي و جزم ، فهي تقلب الزمن في المضارع من المستقبل إلى الماضي و تنفي الحدث في الزمن الماضي ، نحو : لَمَّا يَخْرُجِ الْأَمِيرُ ، فأنت نفيت خروج الأمير في الماضي ، لكن هناك توقُّعٌ و انتظارٌ لخروجه ، فقد يخرج بعد قليل ، كقولك : لَمَّا تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، فهي لهذه اللحظة لم تطلع ، لكنها ستطلع بعد حين .

لَمَّا يَخْرُجِ الْأَمِيرُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
لَمَّا	يَخْرُجُ	الجزم	السكون ^(٢)

٤. و (لا) للنهي ،

و النهي هو : طلبُ تَرْكِ الفعلِ ، نحو : لا تَفْعَلْ .

لا تَفْعَلْ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
لا	تَفْعَلْ	الجزم	السكون

٥. و اللامُ للأمرِ (لـ) ،

و الأمر عكس النهي ، و هو : طلب القيام بالفعل ، نحو : لِيَفْعَلْ زيدٌ .

(١) وحُرِّكَ بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين ، فالساكن الأول الجيم والساكن الثاني لام التعريف ، والله تعالى أعلم .

(٢) وحُرِّكَ بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين ، فالساكن الأول الجيم والساكن الثاني لام التعريف ، والله تعالى أعلم .

لِيَفْعَلْ زَيْدٌ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
لِ	يَفْعَلُ	الجزم	السكون

النوع السابع

(الأسماء الجازمة للفعل المضارع على معنى (إِنْ))

أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى (إِنْ) ، و هي تسعة أسماء يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- أسماء ، إِنْ : لها محلٌّ مِنَ الإعراب كُلٌّ حسب موقعه .
 - تعمل الجزم ، إِنْ : هي لا ترفع و لا تجرُّ ولا تنصب .
 - أنها تعمل على تضمين حرف الشرط والجزاء (إِنْ) ، إِنْ : هي تجزُم فعلين مضارعين الأول : فعل الشرط ، و الثاني : جزاء الشرط .
 - أن عددها تسعة أسماء ، وهي :
١. مَنْ ،

و تُستعمل للعاقل ، نحو : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، و مَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ^(١) .

مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، و مَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
مَنْ	تَضْرِبْ	الجزم	السكون
	أَضْرِبْ	الجزم	السكون
مَنْ	يُكْرِمْ	الجزم	السكون
	أُكْرِمْ	الجزم	السكون

(١) (مَنْ) في المثال الأول: اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا ، و في المثال

الثاني: في محل رفع مبتدأ مقدم وجوبا ، و تفصيل ذلك في كتب أخرى ، و الله تعالى أعلم .

٢. و (أَيُّ) ،

نحو : أَيَّ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، و أَيُّهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ^(١) ، و هي تأتي بحسب ما تُضَافُ إليه ، فإن أُضِيفَتْ إلى عاقل فهي للعاقل ، نحو : أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، و إن أُضِيفَتْ لغير العاقل فهي لغير العاقل ، نحو : أَيَّ سَيَّارَةٍ تَرْكَبُ أَرْكَبُ ، و إن أُضِيفَتْ لاسم زمان فهي مفعول فيه ظرف زمان ، نحو : أَيَّ يَوْمٍ تَصُومُ أَصُومُ ، وهكذا .

أَيَّ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، و أَيُّهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَيَّ	تَضْرِبُ	الجزم	السكون
	أَضْرِبُ	الجزم	السكون
أَيُّ	يُكْرِمُ	الجزم	السكون
	أُكْرِمُ	الجزم	السكون

٣. و (مَا) ،

نحو : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ^(٢) ، و تأتي لغير العاقل .

مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
مَا	تَصْنَعُ	الجزم	السكون
	أَصْنَعُ	الجزم	السكون

٤. و (مَتَى) ،

نحو : مَتَى تَأْتِينِي أَكْرِمُكَ^(٣) ، و تأتي للزمان .

(١) (أَيُّ) في المثال الأول: اسم شرط مفعول به منصوب مقدم وجوبا، وفي المثال الثاني: مبتدأ مرفوع مقدم وجوبا، وهي تكون معربة بخلاف كل أسماء الشرط والجزاء الأخرى، والله تعالى أعلم .

(٢) (مَا) اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا ، و الله تعالى أعلم .

(٣) (مَتَى) اسم شرط مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان مقدم وجوبا ، والله تعالى أعلم .

مَتَى تَأْتِي أُكْرِمُكَ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
مَتَى	تَأْتِ	الجزم	السكون
	أُكْرِمُ	الجزم	السكون

٥. و (مَهْمَا) ،

و معناها مثل (مَا) و إعرابها كإعرابها ، نحو : مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ^(١) .

مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
مَهْمَا	تَفْعَلْ	الجزم	السكون
	أَفْعَلْ	الجزم	السكون

٦. و (أَيْنَ) ،

و معناها للمكان ، نحو : أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ^(٢) .

أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَيْنَ	تَكُنْ	الجزم	السكون
	أَكُنْ	الجزم	السكون

٧. و (حَيْثُمَا) ،

و تأتي للمكان أيضاً ، نحو : حَيْثُمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ^(٣) .

(١) (مهما) اسم شرط مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا ، و الله تعالى أعلم .

(٢) (أين) اسم شرط مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان خبر (تكن) مقدم وجوبا ، و الله تعالى أعلم .

(٣) (حيثما) اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان، والله تعالى أعلم.

حَيْثُمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
حَيْثُمَا	تَجْلِسُ	الجزم	السكون
	أَجْلِسُ	الجزم	السكون

٨. و (إِذَا) ،

و تأتي للزمان المستقبل مثل (متى) ^(١) ، نحو : إِذَا تَأْتِي أُكْرِمُكَ ^(٢) .

إِذَا تَأْتِي أُكْرِمُكَ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
إِذَا	تَأْتِي	الجزم	حذف حرف العلة
	أُكْرِمُ	الجزم	السكون

٩. و (أَنَّى) ،

و تأتي للمكان ، نحو : أَنَّى تَفْعَلُ أَفْعَلُ ^(٣) .

أَنَّى تَفْعَلُ أَفْعَلُ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَنَّى	تَفْعَلُ	الجزم	السكون
	أَفْعَلُ	الجزم	السكون

(١) و القول باسميتها هو ما ذهب إليه المبرد، وابن السراج، والفارسي ، و هو اختيار الإمام

الرجاني (رحمهم الله تعالى) ، و الله تعالى أعلم .

(٢) (إِذَا) اسم شرط مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان مقدم وجوبا، والله تعالى أعلم.

(٣) (أَنَّى) اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان ، و ذكر العلامة

الشيخ عبد الكريم بيار (رحمه الله تعالى) في كتابه (رسائل العرفان) أن (أَنَّى) تأتي لعموم

الأحوال ، فهي بهذا تكون في محل نصب حال ، و ذكر آخرون أنها تأتي للزمان ، فيتحصل

أنها تأتي بحسب القرينة التي تدل على المعنى المراد ، و الله تعالى أعلم .

النوع الثامن

(الأسماء الناصبة للاسم على التمييز)

أسماء تنصب أسماءً نكراتٍ على التمييز ، وهي أربعة أسماء يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- أسماء ، إذن : لها محلٌّ من الإعراب حسب موقعها من الجملة .
- تعمل النصب ، إذن : هي لا ترفع و لا تجرّ ولا تجزم .
- أنها تعمل النصب على جهة أن المنصوب تمييزاً ، إذن : هي أسماءٌ مبهمَةٌ تحتاج إلى تمييز يرفع إبهامها .

- أن عددها أربعة أسماء ، وهي :

١. الأول : (عشرة) إذا رُكِبَتْ مَعَ (أحد) أو (اثنين إلى تسعة) ، و كذا (عشرون

و ثلاثون إلى تسعين) ،

نحو : عندي أحدَ عشرَ رجلاً^(١) ، و رأيتُ ثلاثةً و عشرين طالباً ، و اشتريتُ

تسعينَ قلماً .

أحدَ عشرَ رجلاً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
أحدَ عشرَ	رجلاً	النصب	الفتح
ثلاثةً و عشرين	طالباً	النصب	الفتح
تسعينَ	قلماً	النصب	الفتح

٢. و الثاني (كَمْ) للاستفهام ،

و تأتي للسؤال عن العدد ، نحو : كَمْ رجلاً عندك^(٢) ؟ .

(١) أحدَ عشرَ : اسم مبني على فتح الجزأين في محل رفع مبتدأ مؤخر وجوبا ، و رجلاً : تمييز منصوب ، و الله تعالى أعلم .

(٢) (كَمْ) : اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ مقدم وجوباً ، و رجلاً : تمييز منصوب ، والله تعالى أعلم .

كَمْ رَجُلًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَمْ	رجلاً	النصب	الفتح

٣. و الثالث (كأَيِّ) ،

كأَيِّ رجلاً عندي^(١) .

كأَيِّ رجلاً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
كأَيِّ	رجلاً	النصب	الفتح

٤. و الرابع (كَذَا) ،

و هي كناية عن العدد ، نحو : عندي كَذَا درهماً^(٢) .

كَذَا درهماً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَذَا	درهماً	النصب	الفتح

(١) (كأَيِّ) : اسم مبني في محل رفع مبتدأ مقدم وجوباً ، و رجلاً : تمييز منصوب ، و هي بمعنى

(كم) الخبرة ، و المعنى : كثير من الرجال عندي ، و تُكْتَبُ هكذا وتُكْتَبُ أيضاً بالنون كما

في رسم المصحف في قوله تعالى : ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ عَنَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [سورة الطلاق : ٨] ،

أي: وكم من قرية ، و الله تعالى أعلم .

(٢) (كَذَا) : اسم مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر وجوباً ، و درهماً : تمييز منصوب ، و الكناية:

هي التعبير بلفظ مبهم عن شيء مُعَيَّن ؛ لغرض في نفسك ، كأن تُريد ألا يعرف المخاطب

حقيقة ما عندك أو لأنك تجهل ما عندك حقيقةً ، فمثلاً : أنت عندك الكثير من المال فلا

تُريد أن تفصح عن الكمية الحقيقية للمال الذي عندك إما خوفاً أو لأنك بالفعل لا تدري كم

عندك من المال أو لغرض آخر ، فنقول : عندي كذا درهماً ، و الله تعالى أعلم .

النوع التاسع

(أسماء الأفعال)

كلمات تُسمَّى أسماء الأفعال بعضها ترفعُ وبعضها تنصبُ ، و هي تسعُ كلمات يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- عبّر عنها الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) بأنها (كلمات) يُشيرُ بذلك إلى خلاف في اسميتها أو فعليتها إلا أنه صرّح عن اختياره بأنها أسماء أفعال ، إذن : هي مُختلفٌ في إعرابها .
- بعضها يعمل الرفع بأن تأخذُ فاعلاً ظاهراً ، و البعض الآخر تعمل النصب بأن تأخذُ مفعولاً به ، إذن : هي في كلا الحالتين لا تجرُ و لا تجزم .
- أن عددها تسعُ كلمات^(١) ، وهي :
أولاً- الناصبات منها ستُ كلمات ، وهي :

١. رُوَيْدٌ ،

نحو : رُوَيْدَ زَيْدًا^(٢) ، بمعنى أمهله .

رُوَيْدَ زَيْدًا

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
رُوَيْدٌ	زَيْدًا	النصب	الفتح

(١) وقد أورد بعض الشراح اعتراضاً على الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) بأن هذا الحصرُ باطلٌ باعتبار أن أسماء الأفعال غير محصورة بعددٍ فيدخل فيها مثل (صه ومه و كل ما كان على وزن (فَعَالٍ) مثل : تراكٍ و نزالٍ بمعنى أتركُ و انزل) ، و حقيقة إن حصر الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) في هذا العدد صحيح لا غبارَ عليه ، من حيث إنه حدّد في كلامه أن الرافعة للفاعل الظاهر ثلاثة ، وهو لا يتكلم عما يرفع ضميراً مستتراً ، و الناصبة لمفعول به صريحاً ستً ، و بذلك يسلمُ حصرُ الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) في هذا العدد، فلا يوجد أكثر مما ذكر ، والله تعالى أعلم .

(٢) (زَيْدًا) : مفعولٌ به لاسم الفعل (رويد)، وأما (رويد) فمختلف في إعرابها والأكثرُونَ على أنها: اسمُ فعلٍ أمرٍ مبني في محل رفع مبتدأ وفاعله مستتر فيه تقديره (أنت) مبني في محل رفع سادٌّ مسدّد الخبر، والله تعالى أعلم .

٢. و (بَلَّة) ،

نحو : بَلَّة زَيْدًا ، أَي : دَعُهُ .

بَلَّة زَيْدًا

<u>العامِل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
بَلَّة	زَيْدًا	النصب	الفتح

٣. و (دُونَك) ،

نحو : دُونَك زَيْدًا ، أَي : خُذْهُ .

دُونَك زَيْدًا

<u>العامِل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
دُونَك	زَيْدًا	النصب	الفتح

٤. و (حَيَّهَل) ،

نحو : حَيَّهَل الثَّرِيدَ ، أَي : ائْتِيهَا .

حَيَّهَل الثَّرِيدَ

<u>العامِل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
حَيَّهَل	زَيْدًا	النصب	الفتح

٥. و (عَلَيْكَ) ،

نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا ، أَي : اِلْزَمْهُ .

عَلَيْكَ زَيْدًا

<u>العامِل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
عَلَيْكَ	زَيْدًا	النصب	الفتح

٦. و (هَاءَ) ،

نحو : هَاءَ زَيْدًا ، أَي : خُذْهُ .

هَاءَ زَيْدًا

<u>العامِل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
هَاءَ	زَيْدًا	النصب	الفتح

ثانياً - والرافعات منها ثلاث كلمات :

٧. هَيْهَاتَ ،

نَحْوُ : هَيْهَاتَ زَيْدٌ^(١) ، أَيِ : بَعْدَ .

هَيْهَاتَ زَيْدٌ

<u>العامل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
هَيْهَاتَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة

٨. و (سَرَعَانَ) ،

نَحْوُ : سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةٍ^(٢) ، أَيِ : سَرَعَ .

سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةٍ

<u>العامل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
سَرَعَانَ	ذَا	الرفع	مَحَلِّيَّة

٩. و (شَتَّانَ) ،

نَحْوُ : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَيِ : افترقا .

شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو

<u>العامل</u>	<u>المعمول</u>	<u>العمل</u>	<u>علامة العمل</u>
شَتَّانَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة

(١) هيهات : اسم فعل ماضٍ مبني في محل رفع مبتدأ ، و (زيدٌ) : فاعل لاسم الفعل مرفوع سدّ مسدّ الخبر ، والله تعالى أعلم .

(٢) سرعان : اسم فعل ماضٍ مبني في محل رفع مبتدأ ، و (ذا) : اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل لاسم الفعل سدّ مسدّ الخبر ، و (إهالةٌ) : تمييز منصوب ، والإهالة الشحم المذاب ، و معنى هذا الكلام : أن ابن إعرابي كانت له نعجة عجفاء ، و رعاها يسيل من أنفها ؛ لهزالها ، فظنه ودكاً ، فأخبر بذلك أمه ، فقالت له على وجه الاستهزاء : سرعان ذا إهالة ... فصار مثلاً يُضْرَبُ لمن يخبر بكيونة الشيء قبل أوانه ، نُقِلَ بتصريفٍ ، والله تعالى أعلم .

النوع العاشر

(الأفعال الناقصة)

- الأفعال الناقصة ترفعُ الاسم و تنصب الخبر ، و هي ثلاثة عشر فعلاً يُفهم من هذا أن هذه العوامل :
- أفعال ، إذن : لها محلٌّ من الإعراب إذا كانت أفعالاً مضارعة ، أما الماضي و الأمر فلا محلَّ لهما من الإعراب ، و (ليس) فعل ماضٍ جامد لا محلَّ له من الإعراب أصلاً .
 - أنها ناقصة ، أي : لا تدلُّ على الحدث ، فالفعل التام يدلُّ على (الحدث + الزمن) فهي منقوصٌ منها الحدث ، فتعوضُ الحدث من الخبر ؛ لذلك هي مُفْتَقِرَةٌ للخبر فلا يتمُّ معناها إلا به .
 - أنها تدخلُ على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ، فهي تأخذُ معمولين ، فترفعُ المبتدأ اسماً لها ، و تنصبُ الخبر خبراً لها .
 - أن عددها ثلاثة عشر فعلاً ، وهي :
١. كَانَ ،

وتأتي لمعنى: إثبات خبرها لاسمها في الزمان الماضي، نحو: كَانَ زَيْدٌ قائماً، فالمعنى: ثُبُوتُ القيام لزيدٍ في الزمن الماضي، وتكونُ تامةً، فبهذا لا تحتاجُ إلى خبر وتكون من قبيل العوامل القياسية، فيكونُ ما بعدها فاعلاً مرفوعاً، نحو: كَانَ زَيْدٌ، أي: وَجِدَ^(١)، وتأتي أيضاً زائدة؛ لمجرد التأكيد، نحو: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا، أي: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ زَيْدًا، و تأتي أيضاً مُضمراً فيها ضمير الشأن^(٢)،

(١) فالإمام (رحمه الله تعالى) قال : أي : وَجِدَ ، و كما هو معلوم (وَجِدَ) مبنيٌّ للمجهول ، فالتوجيه ، أن تفسير : كَانَ زَيْدٌ ، أي : يَوْجَدُ زَيْدٌ ، حتى يستقيم أن زَيْدًا فاعلاً لـ(كَانَ) ، إلا أنه عبَّرَ عنه بصيغة المجهول ، من حيث تفسير (كان) فقط لا إن (وَجِدَ) هو الفعل الرفع لزيد على كونه فاعل ، والله تعالى أعلم بالصواب .

(٢) يطلق عند الكوفيين على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه (ضمير المجهول) ، ويسميه البصريون (ضمير الشأن والقصة والحديث) ، ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية =

نحو: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ^(١)، أَي: كَانَ الشَّأْنُ زَيْدٌ قَائِمٌ.

كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَانَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	قَائِمًا	النصب	الفتحة

٢. وَ (صَارَ) ،

و تأتي لمعنى الانتقال ، نحو : صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، أَي : انتقلَ من صفة الفقر إلى صفة الغنا ، و تكونُ تامةً بمعنى (ذَهَبَ) فتكتفي بالمرفوع حال كونه فاعلاً لها ، وتكون من قبيل العوامل القياسية ، نحو : صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو ، أَي : ذَهَبَ إِلَيْهِ .

صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
صَارَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	غَنِيًّا	النصب	الفتحة

٣. وَ (أَصْبَحَ) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها في وقت الصباح ، نحو : أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيرًا ، أَي : أَثْبَتُ صفة الفقر لزيد في وقت الصباح فقط ، أَمَا تَغَيَّرَ حاله بعد ذلك فهذا أمرٌ آخر ، و تكونُ تامةً بمعنى (دَخَلَ) ، و الكلام فيها كما في (كان وصار) ، نحو : أَصْبَحَ زَيْدٌ ، أَي : دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ ، و تأتي بمعنى (صَارَ) فتكون للانتقال ،

= فكلاهما يريد به ضمير لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له. ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها، وتكون هي خبرا عنه / ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٨٢ .

(١) كَانَ : فعل ماضٍ ناقص ، و اسمها ضمير الشأن تقديره (هو) مبني في محل رفع ، زيدٌ: مبتدأ مرفوع ، و قائمٌ : خبر لـ(زيدٌ) مرفوع والجملة الاسمية من (زيدٌ قائمٌ) في محل نصب خبر (كان) ، فهنا على تقدير ضمير الشأن في (كان) تبقى (كان) من ضمن العوامل السماعية، والله تعالى أعلم .

نحو : أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيرًا ، أَي : انتقل من صفة الغنا إلى صفة الفقر ، و هي بهذا المعنى تبقى من العوامل السماعية .

أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيرًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَصْبَحَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	فَقِيرًا	النصب	الفتحة

٤. و (أَمْسَى) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها في وقت المساء ، و هي مِثْلُ (أَصْبَحَ) ، نحو : أَمْسَى زَيْدٌ أَمِيرًا ، أَي : أثبت صفة الإمارة لزيد في وقت المساء فقط .

أَمْسَى زَيْدٌ أَمِيرًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَمْسَى	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	أَمِيرًا	النصب	الفتحة

٥. و (أَضْحَى) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها في وقت الضُّحَى ، و هي مِثْلُ (أَصْبَحَ) أيضاً، نحو : أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيرًا ، أَي : أثبت صفة الإمارة لزيد في وقت الضُّحَى فقط.

أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيرًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَضْحَى	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	أَمِيرًا	النصب	الفتحة

٦. و (ظَلَّ) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها في وقت النهار ، نحو : ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَي : أثبت صفة القيام لزيد في النهار فقط ، و تكونُ بمعنى (صَارَ) ، نحو : ظَلَّ زَيْدٌ فَقِيرًا ، أَي : انتقل إلى حالة الفقر ، وتبقى على هذا المعنى من العوامل السماعية .

ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
ظَلَّ	زيدٌ	الرفع	الضمة
	قائماً	النصب	الفتحة

٧. و (بَاتَ) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها في وقت الليل ، نحوَ : بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا ، أيَ : أَثْبِتُ صفةَ القيام لزيد في الليل فقط، وتكونُ تامةً بمعنى (دَخَلَ) ، نحوَ : بَاتَ زَيْدٌ ، أيَ : دَخَلَ في وقت البيوتة، فتكون بهذا المعنى من العوامل القياسية والمرفوع الذي بعدها فاعلٌ، و تأتي بمعنى (صَارَ) فتُفِيدُ معنى الانتقال، نحوَ : بَاتَ زَيْدٌ فَقِيرًا، أيَ : انتقلَ إلى حالة الفقر ، وتبقى على هذا المعنى من العوامل السماعية.

بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
بَاتَ	زيدٌ	الرفع	الضمة
	قائماً	النصب	الفتحة

٨. و (مَازَالَ) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت خبرها لاسمها و استمرارية هذا الثبوت إلى وقت التَّكَلُّمِ ، نحوَ : مَازَالَ زَيْدٌ كَرِيمًا^(١) ، فدلَّتْ على ثبوتِ الكرم لـ(زيد) و أن زيدا مُسْتَمِرًّا بالكرم إلى الوقت الحاضر ، و هو وقتُ التَّكَلُّمِ .

٩. و (مَا بَرَحَ)

١٠. و (مَا فَتَى)

١١. و (مَا انْفَكَّ) بمعنى (مَازَالَ) .

(١) مازال : ما : حرف نفي غير عامل ، زال : فعلٌ ماضٍ ناقص مبني على الفتح ، زيدٌ : اسم (مازال) مرفوع ، و كريما : خبر (مازال) منصوب ، والله تعالى أعلم .

مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيماً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
مَا زَالَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	كَرِيماً	النصب	الفتحة

(ما برح)

ما فتئ

ما انفكَّ

١٢. و (مَا دَامَ) ،

و تأتي للدلالة على توقيت الفعل الذي قبلها بِمُدَّةٍ ثُبُوتِ خبرها لاسمها ، نحو :
إِجْلَسَ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً^(١) ، أَي : إِجْلَسَ مُدَّةَ دَوَامِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، فَهَذَا دَلَّتْ (مَا دَامَ) عَلَى
توقيت جلوس المخاطب بِمُدَّةٍ استمرارية جلوس زَيْدٍ بحيثُ لو قَامَ زَيْدٌ يَجِبُ عَلَى
المخاطَبِ أَنْ يُنْهِيَ جُلُوسَهُ .

إِجْلَسَ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
مَا دَامَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	جَالِساً	النصب	الفتحة

١٣. و (لَيْسَ) ،

و تأتي لنفي الحال ، أَي : لنفي خبرها عن اسمها في وقت الحال ، نحو : لَيْسَ
زَيْدٌ قَائِماً^(٢) ، أَي : إِنَّ الْقِيَامَ مُنْتَفٍ عَنْ زَيْدٍ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ .

(١) اجلس: فعل أمر مبني على السكون و الفاعل ضمير مستترٌ وجوباً تقديره (أنت) مبني في محل رفع ، (ما دام) : ما : حرفٌ مصدرِيٌّ ظرفِيٌّ مبني لا محلَّ له من الإعراب ، دامَ : فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح ، زَيْدٌ : اسم (ما دام) مرفوع ، جَالِساً: خبر (ما دام) منصوب، و(ما) مع صلتها في تأويل المصدر في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان ، و التأويل: اجلس مدة دوام جلوس زَيْدٍ ، والله تعالى أعلم .

(٢) ليس : فعل ماضٍ جامدٍ ناقص مبني على الفتح ، زَيْدٌ : اسم ليس مرفوع ، قائماً : خبر ليس منصوب ، والله تعالى أعلم .

لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
لَيْسَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	قَائِماً	النصب	الفتحة

النوع الحادي عشر

(أفعال المقاربة)

أفعالٌ تُسمَّى أفعال المقاربة ترفع الاسم و تنصب الخبر ، و هي أربعة أفعالٍ يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- أفعال ، إذن : لها محلٌّ من الإعراب إذا كانت أفعلاً مضارعة ، أما الماضي و الأمر فلا محلَّ لهما من الإعراب .
- أنها ناقصة ، أي : لا تدلُّ على الحدث ، فالفعل التام يدلُّ على (الحدث + الزمن) فهي منقوصٌ منها الحدث ، فتعوضُ الحدث من الخبر ؛ لذلك هي مُفْتَقِرَةٌ للخبر فلا يتمُّ معناها إلا به ، فهي مثل (كان) الناقصة .
- أنها تدخلُ على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ، فهي تأخذُ معمولين ، فترفعُ المبتدأ اسماً لها ، و تنصبُ الخبر خبراً لها .
- أنها تدلُّ على المقاربة ، أي : تدلُّ على قُرب حصول خبرها لاسمها ، فاسمها غير مُنْصِفٍ بالخبر بالفعل ، و إنما يقربُ من الاتصاف به ، كما سَنُبَيِّنُهُ إن شاء الله تعالى .
- من خلال تمثيل الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) نجدُ أنَّ خبرَ هذه الأفعال يكونُ إمَّا فعلاً مضارعاً مسبقاً بـ(أن) المصدرية ، أو فعلاً مضارعاً مُجَرَّداً منها .
- أنَّ عددها أربعة أفعالٍ ، وهي :

١. عَسَى ،

وتَدُلُّ على معنى رجاء قرب حصول الخبر للاسم ، نحو : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ^(١) ، أي : إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَخْرُجْ وَلَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْخُرُوجِ ، لَكِنِّي أَرْجُو أَنْ يَقْرُبَ مِنَ الْخُرُوجِ ، فالمَقَارِبَةُ هي في الرجاء ، فهو لم يُبَاشِرِ الْخُرُوجَ أَصْلًا ، و يَأْتِي خبرها فعلًا مضارعًا مسبوقًا بـ(أَنْ) المصدرية كما في المثال السابق ، أو بدونها ، نحو : عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ^(٢) ، و تكونُ تَامَّةً ففي هذه الحالة تكون من قبيل العوامل القياسية ، ويكون ما بعدها فاعلٌ ، نحو : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ^(٣) .

عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
عَسَى	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	أَنْ يَخْرُجَ	النصب	محلّية
عَسَى	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	يَخْرُجُ	النصب	محلّية

٢. و (كَادَ) ،

وتأتي للدلالة على حُصول قُرْبِ الخبر للاسم، بمعنى أَنَّ هناك مباشرةً للفعل وقد اقترب فاعله منه إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ، نحو: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ، فالمعنى: أَنَّهُ حَاولَ الْخُرُوجَ واقترب من الخروج، لَكِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ، وتستعملُ مَعَ (أَنْ)، نحو: كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ^(٤) .

(١) عسى : فعل ماضٍ جامد ناقص مبني ، زيدٌ : اسمها مرفوع ، أن يخرج : أن : حرف مصدري ونصب ، و يخرج : فعل مضارع منصوب ، و أن مع صلته في تأويل المصدر في محل نصب خبر (عسى) ، والله تعالى أعلم .

(٢) عسى: فعل ماضٍ جامد ناقص مبني، زيدٌ: اسمها مرفوع، يخرج: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (عسى)، والله تعالى أعلم .

(٣) عسى : فعل ماضٍ جامد مبني ، أن يخرج : أن : حرف مصدري ونصب ، و يخرج : فعل مضارع منصوب ، و زيدٌ : فاعل مرفوع ، و أن مع صلته في تأويل المصدر في محل رفع فاعل لـ(عَسَى) ، والله تعالى أعلم .

(٤) وإعرابها كـ(عسى) إلا أنها متصرفة، أي يأتي منها المضارع فتقول: يكادُ ، والله تعالى أعلم .

كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ ، كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَادَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	يَخْرُجُ	النصب	محلّية
كَادَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	أَنْ يَخْرُجَ	النصب	محلّية

٣. و (كَرَبَ) ،

و هي مثل (كَادَ) في المعنى ، نحو : كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ ، أي : قَرَبَ حصولَ الخروجِ
للاسم مع تحقُّقِ المباشرة ، أي إن زَيْدًا بالفعل قد باشر الخروجَ لكنَّه لم يخرج .

كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
كَرَبَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	يَخْرُجُ	النصب	محلّية

٤. و (أَوْشَكَ) ،

و تأتي كمعنى (كَادَ) ، نحو : أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، و أَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ،
وأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ ، فهنا (أَوْشَكَ) في المثال الأول و الثالث ناقصة وهي من العوامل
السماعية، و في المثال الثاني تامة مُكْتَفِيَةٌ بمرفوعها فتكون من قبيل العوامل القياسية،
وإعرابها كإعراب (عسى) إلا أنها فعلٌ مُنْصَرَفٌ فيأتي منه المضارع و اسم الفاعل،
نحو : يُوْشِكُ و مُوْشِكٌ .

أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، أَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ

العامِل	المعمول	العمل	علامة العمل
أَوْشَكَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	أَنْ يَخْرُجَ	النصب	محلّية
أَوْشَكَ	زَيْدٌ	الرفع	الضمة
	يَخْرُجُ	النصب	محلّية

النوع الثاني عشر

(أفعال المدح و الذم)

أفعال المدح والذم ترفع اسم الجنس المُعرَّف بالألف و اللام ، و هي أربعة أفعال يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- أفعال ، و هي أفعال جامدة تُلزَم حالة واحدة ، وهي حالة الماضي ، فلا يُشْتَقُّ منها المضارع وغيره .
 - أنها ترفع ، إذن : هي لا تتصب ولا تجر ولا تجزم .
 - أنها ترفع اسم الجنس^(١) ، المُعرَّف بـ(ال) فقط ، فهي لا تعمل في الاسم الذي بعد الفاعل .
 - أن عددها أربعة أفعال ، وهي :
١. نِعَم ،

وتأتي بمعنى المدح ، نحو : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ^(٢) ، فـ(الرجلُ) فاعلُ المدح، وهو يشمل كُلَّ رجلٍ ، فصَارَ في الجملة إبهامٌ ، من هو هذا الرجل ؟ فجاء التفسير بأن المخصوص بالمدح من الرجال هو (زيدٌ) ، و هذا فيه شيءٌ من البلاغة ؛ لأنَّ التفسير بعد الإبهام أبلغ من أنك تُعطي النتيجة أولاً بدون مُقدِّمات .

نِعَمَ الرجلُ زيدٌ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
نِعَمَ	الرجلُ	الرفع	الضمة

٢. و كذا (بئس) ،

و تأتي في الاستعمال و الإعراب مثل (نِعَمَ) إِلَّا أَنْ معناها عكسُها ، فهي لإنشاء الذمِّ ، نحو : بئسَ الرجلُ زيدٌ .

(١) اسمُ الجنس هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخر من أفراد جنسه كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان./ جامع الدروس العربية : ١ / ١٠٨ .

(٢) نعم: فعلٌ ماضٍ جامد مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، والرجلُ : فاعلٌ لـ(نعم) مرفوع، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدَّم ، زيدٌ : مبتدأ مؤخر مرفوع ، والله تعالى أعلم.

بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
بِئْسَ	الرجلُ	الرفع	الضمة

٣. و (حَبَّذا) ،

و هي لإنشاء المدح ، نحو : حَبَّذا الرجلُ زَيْدٌ^(١) .

حَبَّذا الرجلُ زَيْدٌ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
حَبَّذا	الرجلُ	الرفع	الضمة

٤. و (سَاءَ) ،

و هي لإنشاء الذَّمِّ ، نحو : سَاءَ الرجلُ زَيْدٌ^(٢) .

سَاءَ الرجلُ زَيْدٌ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
سَاءَ	الرجلُ	الرفع	الضمة

النوع الثالث عشر

(أفعالُ القُلُوبِ)

أفعالُ الشكِّ و اليقينِ ، تدخلُ على اسمينِ ثانيهما عبارةٌ عنِ الأولِ ، و تتصبيها جميعاً على المفعولية ، و هي سبعةُ أفعالٍ

يُفهم من هذا أن هذه العوامل :

- أفعال ، و هي أفعالٌ مُتَصَرِّفةٌ يأتي منها المضارع وغيره من المشتقات ؛ لذلك يكون لها محلٌّ من الإعراب في غير الماضي والأمر .

(١) حبذا : فيها أكثر من وجه إعرابي ، و من تعبير الجرجاني (رحمه الله تعالى) : [ترفع اسم

الجنس] أنه اختار أن إعرابها بمجموعها : فعلٌ ماضٍ جامد مبني ، و الرجلُ : فاعلٌ لـ(حبذا) مرفوع، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدَّم ، زيدٌ : مبتدأ مؤخر مرفوع ، والله تعالى أعلم .

(٢) إعرابها كإعراب ما سبق في (نعم و بئس) ، والله تعالى أعلم .

- أَنَّ معناها بعضها للشكِّ و بعضها لليقين ، و بيان هذين المعنيين بصورة مُختصرة : إذا كان اعتقادك بالشيء من ١% - ٤٩% فاعتقادك يُسمَّى وهماً، وإذا كان ٥٠% يُسمَّى شكّاً ، و إذا كان من ٥١% - ٩٩% فيُسمَّى ظنّاً، وإذا كان ١٠٠% فيُسمَّى يقيناً ، فالظنُّ إذاً كُلُّ اعتقادٍ تحت ٩٩% ، فهذه الأفعال تعملُ هذا العمل إذا كانت بمعنى الشكِّ (الذي يشمل الظنَّ أيضاً) و إذا كانت بمعنى اليقين ، أما إذا دَلَّتْ على غير هذين المعنيين فلا تعملُ هذا العمل ، كما سيجيئُ إن شاء الله تعالى .
- أنها تعملُ النصبَ ، إذنْ : هي لا تعملُ الرفع أو الجر أو الجزم .
- أنها تدخلُ على اسمين ثانيهما عبارةً عن الأول ، أيْ : خبراً ، فهي تدخلُ على الجملة الاسمية (المبتدأ و الخبر) ، فتعملُ النصبَ فيهما من حيثُ كونُهما مفعولين لهذه الأفعال ، فيكون المبتدأ مفعول به أول ، والخبر مفعول به ثانٍ .
- أَنَّ عددها سبعةُ أفعالٍ ، وهي :

١. ظَنَنْتُ^(١) ،

نحوَ : ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً ، أيْ : إِنَّ قِيَامَ زَيْدٍ مشكوكٌ فيه و مَظنونٌ ، و إذا كانت (ظَنٌّ) بمعنى (اتَّهَمَ) لم تقتضِ مفعولاً ثانياً ، أيْ : لا تحتاجُ مفعولاً ثانياً فتكتفي بالمفعول الأول ، وتكون حينئذٍ من العوامل القياسية ، نحوَ : ظَنَنْتُ زَيْداً^(٢) ، أيْ : اتَّهَمْتُهُ .

ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
ظَنَّ	زيداً	النصب	الفتحة
	قائماً	النصب	الفتحة

(١) كتبتُها متصلةً بتاء الفاعل تماشياً مع تعبير الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) ، و إلا هي (ظَنَّ)، والله تعالى أعلم .

(٢) وإذا قُلْتُ : ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً ، وتقصد (اتَّهَمْتُهُ) فيُعربُ (قائماً) حالاً ، والله تعالى أعلم .

٢. و (حَسِبْتُ) ،

و تأتي بمعنى (ظَنَّ) ، نحو : حَسِبْتُ أَخَاكَ كَرِيمًا .

حَسِبْتُ أَخَاكَ كَرِيمًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
حَسِبَ	أَخَاكَ	النصب	الفتحة
	كريمًا	النصب	الفتحة

٣. و (خِلْتُ) ،

و تأتي بمعنى (ظَنَّ) ، نحو : خِلْتُ زَيْدًا عَاقِلًا .

خِلْتُ زَيْدًا عَاقِلًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
خَالَ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	عَاقِلًا	النصب	الفتحة

٤. و (عَلِمْتُ) ،

و تأتي للدلالة على ثبوت الخبر المفعول الثاني للأول على وجه اليقين ، نحو : عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا ، أي : أنا على يقين بلا شك بأن زَيْدًا فَاضِلًا ، و إذا كان (عَلِمَ) متضمنة لمعنى (عَرَفَ) لم يَقْتَضِ المفعول الثاني ، فتكون بذلك (علم) خارجة عن العوامل السماعية داخلية في العوامل القياسية ، نحو : عَلِمْتُ زَيْدًا ، أي : عَرَفْتُهُ.

عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
عَلِمَ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	فاضلاً	النصب	الفتحة

٥. و (رَأَيْتُ) ،

و تأتي لليقين أيضاً ، نحو : رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، أي : أنا على يقين بأنه قائمٌ ، وتأتي بمعنى (أَبْصَرْتُ) فتأخذُ مفعولاً به واحداً ، و تكونُ أيضاً في هذه الحالة من العوامل القياسية ، نحو : رَأَيْتُ زَيْدًا ، أي : أَبْصَرْتُهُ .

رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
رَأَى	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	قَائِمًا	النصب	الفتحة

٦. و (وَجَدْتُ) ،

و تأتي لليقين ، نحو : وَجَدْتُ زَيْدًا جَوَادًا ، أَي : أنا على يقين من كونه كريماً ، وإذا كانت بمعنى (أَصَبْتُ) اكَتَفَتْ بمفعولٍ واحدٍ ، وتكون أيضاً عاملاً قياسياً ، نحو : وَجَدْتُ الضَّالَّةَ ، أَي : أَصَبْتُهَا .

وَجَدْتُ زَيْدًا جَوَادًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
وَجَدَ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	جَوَادًا	النصب	الفتحة

٧. و (زَعَمْتُ) ،

و تأتي بمعنى (ظَنَّ) و (عَلِمَ) ؛ لذلك أخرها الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) ، نحو : زَعَمْتُ زَيْدًا ظَرِيفًا ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّكَ شَاكٌّ فِي ظَرَفَتِهِ أَوْ أَنَّكَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، و إذا كانت بمعنى (قُلْتُ) لم يَقْتَضِ المفعول الثاني ، و تكون بهذا المعنى خارجةً عن العوامل السماعية داخليةً في العوامل القياسية ، نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾^(١) .

(١) [التغابن: ٧] زَعَمَ الَّذِينَ : ماضٍ وفاعله والجملة استئنافية لا محل لها ، كَفَرُوا : ماضٍ وفاعله والجملة صلة الذين ، أَنْ : مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف ، لَنْ يُبْعَثُوا : لن : حرف نصب ، يبعثوا : مضارع مبني للمجهول منصوب بـلن والواو نائب فاعل والجملة خبر أن والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي زعم/يُنظر : إعراب القرآن الكريم . دعاس: ٣ / ٣٤٩ .

زَعَمْتُ زَيْدًا ظَرِيفًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
زَعَمَ	زَيْدًا	النصب	الفتحة
	ظَرِيفًا	النصب	الفتحة

العواملُ القياسيةُ

و القياسيةُ منها سبعةُ عواملَ ، أي : عوامل ليست محصورة في عددٍ فلها ضابطٌ يندرجُ تحته ما لا حصرَ له من العوامل ، و قد يتصوّرُ القارئُ أن الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) عندما قال بأن العوامل القياسية : (سبعة عوامل) بأنّ هذا حصرٌ ، فكيفَ تكونُ قياسية ؟ فالجوابُ : أنّ الحصرَ باعتبار الأنواع والأقسام ، فالعوامل القياسية سبعة أقسامٍ ، لكن كُلَّ قسمٍ تحته من العوامل ما لا حصرَ له بعددِ الكلمات العربية ، و كما سَنُبَيِّنُهُ إن شاء الله تعالى :

أ- العاملُ الأولُ : الفعلُ على الإطلاق ،

ويُقصدُ به الفعلُ التام ، و هو ما دلَّ على الحدثِ المقترنُ بزمن الماضي أو الحال أو المستقبل ، أو الذي يدلُّ على طلب القيام بالحدث في زمن المستقبل ، فيكون الفعلُ : ماضياً أو مُضارعاً أو أمراً ، أو نهياً ، مُتَعَدِّياً أو لازماً مبنياً للمعلوم أو للمجهول مُجَرِّداً أو مزيداً ^(١) ، فهذه كلها تقتضي مرفوعاً بعدها ، فيمكنُ القولُ : إنّ لكلِّ فعلٍ تامٍ اسمٌ يُرْفَعُ به ، فيكون الفعلُ هو العاملُ في هذا المرفوع ، أو تنقسمُ هذه القاعدة إلى جزئين : ١. كُلُّ فعلٍ مبنيٍّ للمعلوم يرفعُ فاعلاً ٢. كُلُّ فعلٍ مبنيٍّ للمجهول يرفعُ نائبَ فاعلٍ ، و يندرجُ تحت هذه القاعدة الملايين من الأفعال ، و اختصر الإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) في تمثيله بالفعل المبني للمعلوم ؛ لأنه الأصل ، نحو : قامَ زيدٌ ، و مثَّلَ بالفعل اللازم ؛ لِئُشِيرَ أنَّ الذي جعل الفعلَ عاملاً قياسيًّا هو كونه رافعاً ، لا كونه ناصباً ، والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) ضَرَبَ ، يَضْرِبُ ، اضْرِبْ ، لا تضرب ، قامَ ، يُضْرَبُ ، ضَارَبَ ، و الله تعالى أعلم .

قام زيد

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
قام	زيد	الرفع	الضمة

ب- العامل الثاني : المصدر ،

و المصدر كتعريف مُبَسَّطٌ : هو الذي يأتي ثالثاً في تصريف الفعل ، نحو : ضَرَبَ يضربُ ضَرْباً ، ف(ضَرْباً) جاء ثالثاً في تصريف الفعل ، فهو مَصْدَرٌ ، و بهذا التعريف أكتفي ، فيكون : المصدرُ عاملاً عملَ فعلِهِ المعلوم ، من رفعه للفاعل ، وهذا ضابطٌ يندرجُ تحته ما لا حصرَ لَهُ من المصادر ، نحو : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عمرواً ، ف(زيدٌ) فاعل للمصدر (ضَرْبٌ) مرفوعٌ بِهِ .

أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عمرواً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
ضَرْبٌ	زيد	الرفع	الضمة

ت- العامل الثالث : و اسم الفاعل ،

و هو ما يُشْتَقُّ من الفعل المضارع المعلوم للدلالة على مَنْ قامَ بالفعل ، و (يَعْمَلُ عملَ فعلِهِ المضارع المعلوم) ، نحو : زيدٌ ضَارِبٌ غُلامُهُ عمرواً ، ف(غلامُهُ) فاعلٌ لاسم الفاعل ، و (عمرواً) مفعولٌ بِهِ لاسم الفاعل ، وأخذُهُ للمفعول بِهِ بحسب اشتقاقه، فالمثال المتقدم أخذ مفعولاً بِهِ ؛ لأنه مُشْتَقٌّ من فعل مضارع متعدٍّ ، و إن أُشْتُقَّ من اللازم اكتفى بالفاعل ، نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه .

زيد ضَارِبٌ غُلامُهُ عمرواً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
ضَارِبٌ	غُلامُهُ	الرفع	الضمة
عمرواً	النصب	الفتحة	

ث- العامل الرابع : و اسم المفعول ،

وهو ما يُشْتَقُّ من الفعل المضارع المجهول ؛ للدلالة على مَنْ وَقَعَ عليه الفعل ، و (يَعْمَلُ عملَ فعلِهِ المضارع المجهول) ، فيأخذُ نائب فاعل ، نحو : زيدٌ مُعْطَى غُلامُهُ دِرْهَمًا ، ف(غلامُهُ) نائب فاعل لـ(مُعْطَى) ، و (درهماً) مفعولٌ بِهِ ثانٍ، والأساس

في كون اسم المفعول عاملاً قياسياً هو رفعه لنائب الفاعل ، أمّا نصبه لمفعول ثانٍ ، فهو بحسب الفعل الذي أُشْتَقَّ منه ، فلا يضُرُّ إن كان الفعل متعدياً لمفعولٍ واحدٍ في أن يُشْتَقَّ منه اسم مفعول يكون ذلك المفعول به نائب فاعلٍ له ، نحو : زيدٌ مضروبٌ أبوه ، فهو مُشْتَقٌّ من : يُضْرَبُ ، و هو لا يأخذُ إلا مفعولاً به واحداً يكونُ نائب فاعلٍ بعدَ حذفِ الفاعل ، و الله تعالى أعلم .

زيدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
مُعْطَى	غُلَامُهُ	الرفع	الضمة
	دِرْهَمًا	النصب	الفتحة

ج- العامل الخامس : و الصفة المشبهة ،

و هي تُشْتَقُّ من الفعل اللازم للدلالة على مَنْ قَامَ بالفعل ، و هي تَشْتَرِكُ في المفهوم مع اسم الفاعل في هذا المعنى ، فكلاهما يدلان على مَنْ قام بالفعل ، والفرق بينهما هو الدوام والانقطاع ، فاسم الفاعل فيه انقطاعٌ ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ ضَارِبٌ ، ف(ضاربٌ) دَلٌّ على الذي قام بالضرب وهو (زيدٌ) ، لكنَّ هذه الدلالة ليست مُسْتَمِرَّةً بل منقطعةً ف(زيدٌ) ليس يقضي يومه كله أو عمره بالضرب فلا بُدَّ أَنْ يَكْفَ عن الضرب ، والصفة المشبهة فيها دوامٌ ، نحو : جاعني رجلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، فصفة الحسن لوجه هذا الرجل مُسْتَمِرَّةٌ فلا يعني أنه حَسَنُ الوجه في النهار و قبيح الوجه في الليل ، أو حَسَنٌ وَجْهُهُ اليوم و غداً قبيح الوجه ، و لا اعتبار بالانقطاع الذي يطرأ لعارضٍ المهمِّ أَنَّ طبيعة وجهه حسنةٌ ، و بما أَنَّ الصفة المشبهة تُشْتَقُّ من الفعل اللازم ، فهي (تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ الْلازِمِ) ، و الفعل اللازم يرفعُ فاعلاً ، و لا ينصبُ مفعولاً به؛ لذلك الصفة المشبهة ترفعُ فاعلاً ، و لا تنصبُ مفعولاً ، والله تعالى أعلم بالصواب.

جاعني رجلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
حَسَنٌ	وَجْهُهُ	الرفع	الضمة

ح- العامل السادس : و كُلُّ اسمٍ أُضِيفَ إِلَى اسمٍ آخَرَ ،

فيعملُ الاسمُ المضافُ في المضافِ إليه الجرَّ ، و مثَّلَ الإمامُ الجرجاني (رحمه الله تعالى) للإضافةِ التمليكية أو التخصيصية ، و هي التي بمعنى اللام ، نحوَ : غُلامٌ زَيْدٌ ، أَيُّ : لَزِيدٍ ، و البيانية ، و هي التي بمعنى (مِنْ) ، نحوَ : خاتَمَ فِضَّةً ، أَيُّ : مِنْ فِضَّةٍ .

غُلامٌ زَيْدٌ ، خاتَمَ فِضَّةً

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
غُلامٌ	زَيْدٍ	الجرَّ	الكسرة
خاتَمَ	فِضَّةً	الجرَّ	الكسرة

خ- العامل السابع : و كُلُّ اسمٍ أُسْتُغْنِيَ عَنِ الإِضَافَةِ ،

الاسمُ المعربُ المتمكنُ من العلامات الإعرابية لا بُدَّ فيه واحدٌ من أمرين :

- التتوين ، نحو (غلامٍ ، زَيْدٍ) وهذا في النكرة والمعرفة ، أو ما ناب عن التتوين وهو (نون التثنية و نون جمع المذكر السالم و الملحقُ به) ، نحو : غلامان ، زيدان ، زيدون ، عشرين .

- أو الإضافة ، وهذا خاصٌّ بالنكرة ، فالمعرفة لا تضافُ ، نحوَ : غُلامٌ زَيْدٌ .

فبهذين الأمرين يستغني الاسمُ النكرة عن الإضافة ، ففي الحالة الأولى لا تجتمع الإضافة مع التتوين ، وفي الحالة الثانية لا تجتمع إضافتان في اسمٍ واحدٍ ، لكن السؤال : هل إنَّ كُلَّ اسمٍ استغنى عن الإضافة يكون عاملاً ، وما هو عمله ؟

الجواب: ليس كُلُّ اسمٍ يستغني عن الإضافة يكونُ عاملاً فلا بُدَّ أن يكون هذا الاسمُ مُبْهَمًا هذا أمرٌ ، والأمر الثاني إنَّ عمل هذا الاسم الذي استغنى عن الإضافة هو نصب الاسم الذي بعدها على التمييز ؛ ليكشفَ الإبهام الذي فيه ، ومثَّلَ الإمامُ الجرجاني (رحمه الله تعالى) بأربعة أمثلةٍ ، وهي كُلُّها راجعة للأمرين الذين ذكرناهما (التتوين و الإضافة) ، وهي :

- أ- عندي راقودٌ خلاً ، ف(راقود) ^(١) ، اسمٌ نكرةٌ استغنى عن الإضافة بالتثنية ، لكن فيه إبهام ؛ لأنه وعاءٌ يُحتملُ أيَّ شيءٍ فعندما قلنا أن مُحْتَوَاهُ خلاً رُفِعَ هذا الاحتمال بهذا التمييز ، فيُقَاسُ عليه ، مثلاً : ظرفٌ و حِبٌّ ... الخ .
- ب- و مَنَوَانٍ سَمْنًا ، ف(مَنَوَانٍ) ^(٢) ، وحدةٌ قياسيةٌ من الموازين اسمٌ نكرةٌ تمت بنون التثنية فاستغنت عن الإضافة ، لكن فيها إبهامٌ ؛ لأنها تحتُمَلُ أيَّ موزونٍ ، فَرُفِعَ هذا الإبهامُ بالتمييز ، و كذلك قوله : و قَفِيرَانٍ بُرًّا ^(٣) .
- ت- وعشرون درهماً ، ف(عشرون) اسمٌ عددٌ نكرةٌ استغنى عن الإضافة بنون شبه الجمع ، إلا أن فيه إبهامٌ ؛ لأنَّ العددَ يحتملُ كُلَّ معدودٍ ، فَرُفِعَ هذا الإبهامُ بالتمييز .
- ث- و مِلْؤُهُ عَسَلًا ، ف(مِلْءٌ) اسمٌ نكرةٌ تَمَّ بالإضافة إلى الضمير (هـ) فاستغنى بذلك عن الإضافة إلى اسمٍ ثانٍ ؛ لأنَّ الاسمَ النكرةَ لا يُضَافُ إضافتين ، لكن هل إنَّ كُلَّ اسمٍ أُضِيفَ له القوَّةُ بأنَّ ينصبُ تمييزاً ؟ فمثلاً : غلامٌ عند الإضافة أقولُ : غلامُهُ ، فهل إنَّ غلامه ينصبُ تمييزاً ؟ الجوابُ : ليس كُلُّ اسمٍ نكرةٍ استغنى عن الإضافة له القوَّةُ بأنَّ ينصبُ تمييزاً ، بل يجبُ أن يكون مُبْهَمًا إضافةً إلى كونه مُضَافًا ، فعندما أقولُ : عندي مِلْءٌ الإناءِ ، فقط ، فالكلامُ مُبْهَمٌ يحتاجُ إلى توضيحٍ و تمييزٍ ؛ فافتقاره للتوضيح هيئته أن يكون عاملاً في التمييز بعده ، والله تعالى أعلم .

(١) عندي: شبه الجملة الظرفية في محل رفع خبر مقدم وجوباً ، راقودٌ : مبتدأ مؤخر وجوباً، خلاً: تمييز منصوب، والله تعالى أعلم، والراقود: إناء كبير عميق./ ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٧٣ / ١ .

(٢) "المنا كعصا: رطلان، وتثنيته منوان، وجمعه أمناء." / توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر: ٧٢٨/٢ .

(٣) القفيز: كيلٌ، وهو عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب/ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٦١٩/١ .

عندي راقودٌ خلاً ، ومنَوَانٍ سَمْنًا ، وقَفِيزَانٍ بُرًّا ، وعَشْرُونَ درهماً ، وملُوءُهُ عَسَلًا

العامل	المعمول	العمل	علامة العمل
راقودٌ	خلاً	النصب	الفتحة
منوانٍ	سمنًا	النصب	الفتحة
قفيزانٍ	بُرًّا	النصب	الفتحة
عشرون	درهماً	النصب	الفتحة
ملُوءُهُ	عسلاً	النصب	الفتحة

العواملُ المعنويَّةُ

فالعاملُ المعنويُّ هو الذي لا حظَّ للسان فيه فلا يُمكنُ التلفُّظُ به ، وإنما يُعرفُ بالعقل ، فهو يُقابِلُ العاملَ اللفظيَّ ، وللنُّحَاةِ مذاهب في تحديد العامل المعنويِّ ، وحقيقةُ هذا الخلافُ بينهم لفظيٌّ لا يترتبُ عليه أثرٌ ، لكنَّهُ في الوقت نفسه يُظهرُ براعتهم في التَّأصيل ، ومثلُ هذه الخلافات ومناقشتها تُشجِّدُ الذهنَ ، وتَنَقِّوِي بها الفطنة ، فتبقى قيمتها قائمةً ، ولا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّفِ عليها من قِبَلِ طُلَّابِ العربية والباحثين على السواء ، والإمام الجرجاني (رحمه الله تعالى) في حصره للعوامل وتقسيمه وَجَدَ أَنَّ العواملَ المعنويَّةَ من العواملِ المئةَ عددان ، وهُمَا :

الأولُ : العاملُ في المبتدأ و الخبر ، وهو : كونه مبتدأً وخبراً ، نحو : زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فالعاملُ في المبتدأ هو كونه مبتدأً ، وفي الخبر هو كونه خبراً ، وليس أنَّ الابتداء قد عمِلَ في المبتدأ والخبر على السواء ، نحو :

زيدٌ مُنْطَلِقٌ

المعمول	العامل	العمل	علامة العمل
زيدٌ	كونه مبتدأً	الرفع	الضمة
منطلقٌ	كونه خبراً	الرفع	الضمة

الثاني : والعاملُ في الفعل المضارع ، وهو : وُقُوعُهُ موقعَ الاسمِ ، فيعملُ في الفعل المضارع الرفع ، نحو : زيدٌ يضربُ و يضربُ زيدٌ ، في موقعِ زيدٍ ضاربٌ ، لكن نحنُ نقولُ : ضربَ زيدٌ وزيدٌ ضربَ ، فقد وَقَعَ الفعل الماضي موقعَ الاسمِ ، فلماذا لم يعمل هذا العامل المعنويُّ في الفعل الماضي ؟ الجواب : إنَّ العاملَ المعنويَّ لا يعملُ في

الفعل إلا بعد أن يكون الفعل مهياً للإعراب ، وهذه التهيئة موجودة في الفعل المضارع بسبب وجود حروف المضارعة التي جعلته مُشَابِهاً لاسم الفاعل ، فعندما تُقَابِلُ بين (يَضْرِبُ) و(ضَارِبٌ) نجدُ مُشَابَهَةً بينهما فالمتحرّكُ في (يَضْرِبُ) يُقَابِلُهُ مُتَحَرِّكاً في (ضَارِب) والساكنُ في (يَضْرِب) يُقَابِلُهُ ساكناً في (ضارب) ^(١) ، وأمّا (ضَرَبَ) فلا تُوجَدُ هذه المشابهة كما هو ظاهرٌ ، فأصْبَحَ الوُفُوعُ موقعَ الاسمِ عاملاً في الفعل المضارع دونَ الماضي ، والله تعالى أعلم بالصواب .

المعمول	العامل	العمل	علامة العمل
يَضْرِبُ	الوُفُوعُ موقعَ الاسمِ	الرفع	الضمة

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

عاملنا الله تعالى بلُطْفِهِ وَكَرَمِهِ بما هو أهلٌ له ، إِنْتَهَيْتُ مِنْ خِدْمَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ فِي عَشِيَّةِ لَيْلَةِ الْاِثْنَيْنِ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادِي الْآخِرَةِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَتِسْعٍ وَثَلَاثِينَ هِجْرِيَّةً ، الْمُصَادِفِ لِلْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ الثَّالِثِ مِنْ سَنَةِ أَلْفَيْنِ وَثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلَادِيَّةً ، وَنَسَأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنَّا ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ ، وَأَنْ يَغْفِرَ لَنَا مَا وَقَعَ مِنْ سَهْوٍ وَخَطْإٍ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَأُهْدِي هَذَا الْجَهْدَ الْمُتَوَاضِعَ إِلَى مُعَلِّمِنَا وَسَيِّدِنَا وَفَخْرِنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(١) الساكن في (ضارب) حرف الألف .

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ، الناشر: دار الجيل - بيروت ، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ .
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
٥. التطبيق النحوي ، المؤلف: الدكتور عبده الراجحي ، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
٦. الجنى الداني في حروف المعاني ، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) ، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٧. الجامع في الحديث لابن وهب، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: د مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، أستاذ الحديث وعلومه المساعد-كلية أصول الدين-القاهرة، الناشر: دار ابن الجوزي-الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٨. جامع الدروس العربية ، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
٩. الخصائص ، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة .
١٠. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام ١٠٩٣ من الهجرة ، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ) ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية ، محمد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
١١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَجَرِي القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) ، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤ م .
١٣. شرح الرضي على الكافية ، تأليف: رضي الدين الأستراباذي ، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.

١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
١٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١٦. الكتاب ، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبيويه (المتوفى: ١٨٠هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٧. اللوحة في شرح الملحّة ، المؤلف: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
١٨. اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت .
١٩. اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
٢٠. معجم مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢١. المحكم والمحيط الأعظم ، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى [ت: ٤٥٨هـ] ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ .
٢٣. المفصل في صناعة الإعراب ، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، المحقق: د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م .
٢٤. المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ، المؤلف: عبد الله بن يوسف ابن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٢٥. المفصل في صناعة الإعراب ، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، المحقق: د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م .

